

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٥٢

الجمعة، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد سين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1607622 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

ويصبحوا شركاء في مستقبل بوروندي المشترك. خلال زيارتي الأخيرة إلى البلد، حثت جميع أصحاب المصلحة البورونديين على تذكر عبر الماضي وإظهار التزام حقيقي بإجراء حوار سياسي يشمل جميع الأطراف بوصف تلك الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل سلمي للأزمة.

بغية تعزيز بناء الثقة، أعلنت الحكومة قبل زيارتي إلى البلد، إلغاء الأوامر التي أصدرتها بإلقاء القبض على الشخصيات المعارضة. كذلك قررت الحكومة إعادة فتح القنوات الإعلامية التي سبق حظرها. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده مع الرئيس نكورونزيزا تم الإفراج عن ٢ ٠٠٠ محتجز. ونتطلع الآن إلى التنفيذ الكامل لتلك التدابير ونتوقع اتخاذ المزيد من الخطوات في نفس الاتجاه، بما في ذلك الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وإنهاء القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبناء على دعوة مني، اجتمعت معي الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية التي تمثل الحكومة والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة لمناقشة مستقبل البلد. وليس هناك ما يجمع الأطراف السياسية البوروندية من مواصلة السير على ذلك السبيل الأساسي.

لا بد للقادة السياسيين في بوروندي من أن يتحلوا بالشجاعة والثقة اللازمين لإطلاق عملية سياسية موثوقة وبناء مستقبل يمكن فيه مرة أخرى لأبناء شعب بوروندي من العيش في سلام والتمتع بحقوقهم الأساسية. وأكدت من جديد للرئيس نكورونزيزا بأن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لدعم بوروندي في تعزيز أي عملية حوار ذات مصداقية وتشمل الجميع. ويجب على جماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن تعمل معاً لتقديم الدعم المقترن بالوساطة المهنية الذي تحتاج إليه بوروندي وتستحقه خلال هذه الفترة العصيبة. ومن التطور المشجع تعيين الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنيامين مكاها، بصفة ميسر لجماعة شرق أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ألان إيمي نياميتوي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين: السيد زيد رعد زيد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام في مجلس الأمن وأعطيه الآن الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أتاحت لي هذه الفرصة لكي أقدم لمجلس الأمن إحاطة إعلامية عن زيارتي إلى بوروندي التي قمت بها في أواخر الشهر الماضي، والتي جاءت في أعقاب رحلة المجلس ذاته إلى ذلك البلد. بعد الحرب الأهلية المدمرة التي أودت بحياة مئات الآلاف من الناس فإن توقيع اتفاق أروشا في آب/أغسطس ٢٠٠٠ وضع بوروندي على الطريق المفضي إلى السلام والمصالحة. إن الجهد الذي أنهى الحرب الأهلية ارتكز على استعداد الخصوم السابقين في ساحات الوغى للجلوس على نفس الطاولة،

السلطات البوروندية على التعاون وتيسير حرية الوصول لمستشاري الخاص وفريقه. أرحب أيضا برسالة الرئيس نكورونزيزا إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير، وباستعداد الحكومة للعمل الوثيق مع مستشاري الخاص وفريقه في قضايا الحوار، والأمن، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان والتنمية. هذه طائفة معقدة من القضايا والتحديات التي نحن على استعداد تام لدعم بوروندي حيالها، وسنحتاج إلى قدرات كافية للقيام بذلك.

ستواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة من أجل كفالة اتخاذ المزيد من الخطوات المحددة لتحسين حالة حقوق الإنسان، واشتراك جميع الأطراف المعنية المستعدة في حوار حقيقي وشامل بحسن نية.

لا بديل عن التسوية السياسية للأزمة البوروندية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحول النهج الذي يتبعه حاليا من التركيز على الاستجابة للأزمات إلى ثقافة تقوم على العمل المبكر والوقاية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قامت بصورة مشتركة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بتكريس طاقتها واهتمامها ومواردها، وعملت معا من دون تأخير من أجل دعم عملية سياسية شاملة ذات ملكية وطنية في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): أشكر الحاضرين على هذه الفرصة لمناقشة شواغلي الشديدة المستمرة إزاء حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

على الرغم من بعض الإشارات الإيجابية الصادرة عن الحكومة في الأسابيع الأخيرة بعد الزيارة التي قام بها وفد من المجلس، وزيارة الأمين العام، وزيارات خمسة رؤساء دول وحكومات، فضلا عن الزيارات التي قام بها الأمين العام

خلال زيارتي للبلد شددت على قلقي الشديد إزاء الحالة المتطايّرة في البلد. وأعربت عن قلقي العميق إزاء تصاعد العنف وضرورة إنهاء الحرب الأهلية. وقمت بحض الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لوقف استمرار العنف والإفلات من العقاب الذي يغذيه. وقد أكدت لي الحكومة بأن الحالة أخذت تدريجيا نحو الاستقرار. ومع ذلك، وخلال اجتماعاتي مع منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، قدمت لي صورة مختلفة جدا. فقد سمعت ادعاءات مثيرة للقلق عن استمرار أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال تستهدف النساء والأطفال. من الواضح أن الحالة غير مقبولة، وتتطلب أقصى درجة من الاهتمام لكفالة محاسبة المسؤولين عن ذلك على أفعالهم. وسيقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بتقديم إحاطة إعلامية أكثر تفصيلا عن حالة حقوق الإنسان. مهما شددت على العواقب الإنسانية الوخيمة للاضطرابات السياسية والعنف والإفلات من العقاب على السكان فلن أكون مبالغا في تشديدي. وتبين التقييمات الإنسانية الأخيرة أن المحاصيل في المناطق المتأثرة بالأزمة كانت أقل من العادة، وأن ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون الآن من حاجة ماسة إلى الأمن الغذائي في بوروندي. فمنذ بداية الأزمة، فر أكثر من ربع مليون شخص من بوروندي والتمسوا الملاذ في البلدان المجاورة التي أظهرت كرم ضيافة وتضامنا معهم. وعلى الرغم من التأكيدات المقدمة من المسؤولين البورونديين ومفادها أن اللاجئين يتوقون إلى العودة، وأن البعض منهم بدأ بذلك، يعتبر العدد الحالي للاجئين مؤشرا على المحنة التي يمر بها سكان بوروندي جراء استمرار العنف والتخويف في البلد. وخلال اجتماعي مع الرئيس نكورونزيزا طلب مساعدة الأمم المتحدة في ضمان العودة الآمنة للاجئين ومن دون أي عرقلة. عملا بالقرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، قام مستشاري الخاص، السيد جمال بنعمر، بنشر فريق في بوروندي. أود أن أشكر

ونغوزي، وغيتيغا، وماكامبا لم يتبين لها أي دلالة على انخفاض عدد الإبلاغات عن التوقيف والاحتجاز بصورة تعسفية. وفي الواقع سُجلت حتى الآن ١٤٠ حالة من هذه الحالات هذا الشهر، وكانت في معظمها حالات تعسفية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه من الواضح أن الأرقام غير دقيقة، شهدنا زيادة في شكاوى التعذيب وإساءة المعاملة منذ بداية كانون الثاني/يناير. وخلال الزيارة التي قام بها مؤخرا موظفون تابعون لمكتبي إلى بعض مراكز الاحتجاز في بوجومبورا، تبين بأن نحو نصف حالات المحتجزين الذين تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة - كان البعض منها من الحالات الخطيرة.

على الرغم من الخطوات الأولية المتخذة نحو السماح بتشغيل عدد قليل من وسائل الإعلام المستقلة، لا تزال بعض الأصوات الحيوية أو المستقلة مقيدة بشدة. ولا يزال المعارضون السياسيون يتعرضون للتخويف والاعتقال. قبل ستة أيام، اعتقلت الشرطة في مقاطعة كيرونندو ١٦ شخصا من الأعضاء البارزين في المعارضة، حزب قوات التحرير الوطنية، بمساعدة أعضاء من ميليشيات إمبونيراكور المرتبطين بالحزب الحاكم. وفي ٩ آذار/مارس، تم إلقاء القبض أيضا على هوغو هاراماتيغكو، أحد أعضاء المعارضة الوطنية القليلة المتبقين في البلد. لا يزال المجتمع المدني يعمل في نطاق محدود للغاية مع نشطاء يعانون من مضايقة قضائية واعتقال وتعذيب، فضلا عن العنف والتخويف على أيدي موظفي الدولة أو الميليشيات المرتبطة بالحكومة. وبعد أحداث العنف التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر، وهي أحداث تضمنت هجوما مسلحا على ثلاثة معسكرات في بوجومبورا، تلتها أنباء عن أعمال قمع وحشي كبيرة قامت بها قوات الأمن في عدد من الأحياء، ظهرت مجموعتان مسلحتان انفصاليتان تعارضان الحكومة. ففي يوم الاثنين، قتل مسلحون عضوين من الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطي. إن الهجمات بالقنابل اليدوية حدث

المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، وآخر زيارة قام بها الخبراء المستقلون بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، لا يزال يتعين أن تلي تلك الإشارات خطوات واسعة تهدف إلى الدخول في مصالحة حقيقية.

بعد أن نظرت المحكمة في قضية الأشخاص المحتجزين، تم هذا الأسبوع الإفراج بصورة مؤقتة عن ٤٧ محتجزا كان قد أُلقي القبض عليهم قبل عام تقريبا. كان هؤلاء الـ ٤٧ من ضمن قائمة تضم ١٢٥ محتجزا طلب مكتبي الإفراج عنهم فوراً. نعتبر ذلك إشارة على بذل بعض الجهود من أجل العودة إلى سيادة القانون. وأحث بقوة على الإفراج عن جميع الأشخاص الآخرين الواردة اسمائهم في القائمة، لا سيما السجناء السياسيون. كما ذكر الأمين العام من فوره، فقد تعهدت الحكومة بإطلاق سراح نحو ٢٠٠٠ سجين.

كذلك اتخذت الحكومة خطوات للتأكد من أن محطة الإذاعة المستقلة بالكامل بوسعها أن تعمل. أما محطة الإذاعة الثانية والتي أعيد فتحها أيضا، فهي غير مستقلة عن الحكومة.

تلك بادرة مشجعة، ولكنها تقصر كثيرا عن حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات بصورة كاملة. وتعاونت الحكومة مع أعضاء فريق الخبراء المستقلين الذين لديهم ولاية من مجلس حقوق الإنسان خلال الزيارة الأولى التي قام بها الفريق إلى بوروندي في وقت سابق من هذا الشهر. واجتمع الخبراء مع مسؤولين من الجيش والشرطة والاستخبارات، بالإضافة إلى ممثلي الضحايا، وعدد من ممثلي المجتمع المدني. ومن المقرر أن تصل أمانة فريق الخبراء المستقلين في نيسان/أبريل من أجل تنفيذ عملية نشر مدتها أربعة أشهر، ولكن موافقة الحكومة لا تزال معلقة. ومن الحيوي السماح لفريق التحقيق من العمل. وعلى الرغم من ظهور دلائل على إحراز تقدم محدود في بعض المجالات، لا تزال توجد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. إن الفروع التابعة لمكتبي في بوجومبورا،

يعد يقدم الأموال إلى الحكومة أو عن طريقها. لقد اتخذ هذا الإجراء تماشيا مع المادة ٩٦ من الاتفاق التجاري المبرم بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تنص على تعليق التعاون الإنمائي عندما يتم انتهاك عناصر جوهرية، من قبيل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومن الواضح أن المجلس اعترف بالطابع الملح للحالة في بوروندي. وأشجع الحكومة على الاستمرار في العمل لحمل الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة نحو المصالحة الحقيقية وإجراء حوار وطني شامل. إن أنصاف التدابير لن تؤدي إلى التئام الجراح التي يعاني منها الشعب البوروندي. ولا بد من وضع حد للاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، ولا بد من تحركات واضحة وعملانية نحو مساءلة الجناة، بما في ذلك موظفو الدولة وأفراد الجماعات المسلحة المرتبطة بالحزب الحاكم. هذه الخطوات أساسية لإعادة الثقة ووضع بوروندي على الطريق المفضي إلى التنمية والأمن، واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوبر.

السيد لوبر (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن اليوم عن الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى بوروندي، ورواندا، وإثيوبيا وعن آخر المناقشات بشأن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. ويسرني أيضا أن معالي السيد ألان إيمي نياميتوي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي يشارك في مناقشة اليوم، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني له على التعاون الذي تتمتع به لجنة بناء السلام مع حكومة بوروندي في مشاركتها في عملية بناء السلام. تمت مناقشة الملاحظات التالية وأقرتها البلدان الأعضاء في تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، بما في ذلك البلد المعني، بوروندي.

يومي تقريبا، يصاحبه إلقاء قنابل يدوية على الشرطة أو الأهداف العسكرية أو تُلقى تلك القنابل بصورة عشوائية على حشود الناس. في الشهر الماضي، عاجلت منظمة أطباء بلا حدود أكثر من ١١٥ شخصا أصيبوا بالقنابل اليدوية في غضون أربعة أيام فقط. إنني أشعر بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة العديدة لحقوق الإنسان التي أبلغ عنها خلال العام الماضي. وأحيط علما بالتقرير الصادر مؤخرا عن لجنة التحقيق التي أنشأتها وزارة العدل، برئاسة المدعي العام المعني بالتحقيق في ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء خلال الأحداث التي وقعت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومع ذلك، أحث أيضا على إجراء المزيد من التحقيقات ذات المصدقية في الادعاءات الكثيرة بوجود مقابر جماعية في البلد، وفي أعمال التعذيب، والعنف الجنسي، والقتل التي أبلغ عنها في كانون الأول/ديسمبر والادعاءات العديدة الأخرى.

إن الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان وإفلات الجناة من العقاب يعني أن العديد من الناس في بوروندي يعيشون في رعب. ولا يزال البلد على حافة تصعيد مفاجئ للعنف حتى بدرجة هائلة. ولقد رأينا بالفعل المئات من الناس تُقتل والآلاف تحتجز، وفر أكثر من ربع مليون من البورونديين إلى البلدان المجاورة. لقد دمرت الأزمة الاقتصاد في بوروندي، مما فاقم انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها الناس، وتفيد تقارير اليونيسيف بأن عدد الأطفال الذين أدخلوا المستشفيات نتيجة سوء التغذية الشديد في بوجومبورا قد تضاعف في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أفرزت الأزمة حالات إنسانية طارئة كبيرة، وتسهم في زعزعة استقرار منطقة البحيرات الكبرى، مع ما يترتب عن ذلك من آثار كبيرة على السلم والأمن الإقليميين.

وألاحظ أن الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر المانحين في بوروندي، قد أعلن في وقت سابق من هذا الأسبوع، بأنه لم

بعد مغادرتي، وقبل زيارة الأمين العام، والزيارة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي التي تمثلت في زيارة خمسة من رؤساء الدول والحكومات، أعلنت حكومة بوروندي مجموعة من القرارات التي تشمل إطلاق سراح السجناء، وإعادة فتح اثنتين من المحطات الإذاعية، وإلغاء الأوامر بإلقاء القبض على نحو ١٥ من أعضاء المعارضة التي أشار إليها الأمين العام في وقت سابق.

ويرحب أعضاء تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام بهذه الخطوات ويشجعون على الإسراع بتنفيذها، فضلا عن اتخاذ خطوات إضافية من أجل تعزيز الرخم الذي تولد عن تلك التدابير والمشاركة السياسية الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا.

وقد شدد معظم المحاورين في بوجومبورا وكيغالي وأديس أبابا على الحاجة الملحة إلى إجراء عملية حوار مكثفة وشاملة للجميع وقابلة للاستمرار. ومع ذلك، فإن وجهات النظر المتباينة بشأن تفاصيل الحوار الشامل للجميع لا تزال قائمة. وفي بوجومبورا، أتاحت لي فرصة الاجتماع مع اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية. ووصفت اللجنة الحوار بأنه سلسلة من التجمعات الكبيرة التي يعرض المشاركون فيها آراءهم بشأن الطريقة التي يمكن بها تهئية الظروف الديمقراطية لإجراء الانتخابات في بوروندي في عام ٢٠٢٠. والاستنتاجات الأولية التي توصلت إليها اللجنة الوطنية تشير على ما يبدو إلى أن المطلب الرئيسي للسكان هو تعديل الدستور وتنقيح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، بما في ذلك فيما يتعلق بالحصص العرقية والحدود الزمنية لولاية الرئيس والجنسية المزدوجة. وأعرب بعض المراقبين الوطنيين والعديد من المراقبين الدوليين الذين التقيتهم عن قلقهم من أن حدة التوترات في بوروندي قد ترتفع إذا تحولت العملية الحالية إلى حملة من أجل تنقيح اتفاق أروشا.

كما أظهرت محادثاتي في بوجومبورا أن هناك مخاطر كبيرة من أن يصبح التراجع الاقتصادي محركا إضافيا للأزمة. فبعد ١٠ سنوات من النمو الاقتصادي المطرد، سجل البلد نموا سلبيا

في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ شباط/فبراير، قمت بزيارتي الإقليمية الثانية بوصفي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. أجريت مشاورات في بوجومبورا، وكيغالي وأديس أبابا. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة التي قمت بها مواصلة سياسة الحوار مع حكومة بوروندي وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، ومن أجل إكمال جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. اجتمعت في بوجومبورا مع رئيس الجمهورية، فخامة السيد بيير نكورونزيزا وأعضاء حكومته، وممثلي الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، وممثلي المعارضة، ولجنة الحقيقة والمصالحة، واللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، واجتمعت بممثلين عن المجتمع الدولي وأسسة الأمم المتحدة. وسافرت من بوجومبورا إلى كيغالي، حيث ركزت على البعد الإنساني والبعد الإقليمي للأزمة في المناقشات التي أجريتها مع وزير إدارة الكوارث وشؤون اللاجئين في رواندا ومع ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي أديس أبابا، أجريت مشاورات مع كبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك اجتمعت مع سعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والشركاء، والممثل الخاص للأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي؛ أنصب التركيز في المناقشات التي أجريتها في أديس أبابا على مشاركة الاتحاد الأفريقي في بوروندي والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

لقد شاركت في تقرير خطي مفصل عن زيارتي مع أعضاء مجلس الأمن من خلال القناة المتبعة. واليوم، أود أن أنشطر مع لجنة بناء السلام النقاط الهامة الرئيسية لزيارتي وأن أتأمل في استمرار انخراط اللجنة في بوروندي، بما في ذلك الاتصالات التي أجريتها مؤخرا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي ٩ آذار/مارس، أحطت أعضاء تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام علما بشأن مهمتي. وفي مناقشة لاحقة، أكد أعضاء اللجنة رفضهم للعنف الذي يُمارسه كلا الجانبين. وأعرب العديد من الأعضاء عن بالغ القلق إزاء استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ورحب الأعضاء بالعمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام، السيد بنعمر، وينشر فريقه في بوروندي. وأعربوا أيضا عن دعمهم للمستشار الخاص، ولا سيما جهوده الرامية إلى كفالة الاتساق بين مختلف الجهات الفاعلة. ورحب أعضاء التشكيلة كذلك بتعيين رئيس تزانيا السابق، السيد بنيامين مكابا، مؤخرا لتيسير عملية الحوار تحت قيادة وسيط جماعة شرق أفريقيا، الرئيس الأوغندي موسيفيني. واعتبر أعضاء جماعة شرق أفريقيا أن قرار الاتحاد الأفريقي بنشر ١٠٠ مراقب إضافي من مراقبي حقوق الإنسان و ١٠٠ من الخبراء العسكريين يشكل خطوة إيجابية نحو تحقيق الاستقرار العام وتحسن حالة حقوق الإنسان. ويعتزم صندوق بناء السلام دعم مراقبي حقوق الإنسان الـ ٣٢ التابعين للاتحاد الأفريقي، الموجودين فعلا في البلد والذين يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويشجع الشركاء الآخرون على النظر في الإسهام بنشر مراقبين إضافيين.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، قررت اللجنة التوجيهية المشتركة، التي تشرف على أنشطة صندوق بناء السلام في بوروندي، أن تطلق في ٩ آذار/مارس مبادرات جديدة في مختلف مجالات الحوار، بما في ذلك دعم أدوار المرأة في عملية الحوار وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعم الضحايا ومشاركة الشباب وأمن المجتمعات المحلية والتماسك الاجتماعي.

وتوصلت، من خلال مناقشتي في المنطقة وفي إطار تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً، يتطلب حل الأزمة الراهنة في بوروندي أقصى قدر من الاتساق بين المنظمات الدولية والإقليمية، وخاصة

بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وأعربت حكومة بوروندي عن أسفها إزاء تقليص بعض الشركاء لتعاونهم مع بوروندي. وسيكون لتعليق الدعم المباشر للميزانية أثر مباشر على الإنفاق العام، الذي سينخفض بنسبة ٢٢ في المائة عام ٢٠١٦. وقد أخبرني شركاء التنمية أن الأزمة السياسية أبطأت تنفيذ البرامج الاستراتيجية، مثل تلك المتعلقة بالهياكل الأساسية والطرق والكهرباء. وعلاوة على ذلك، أُبلغت بأن دورة استراتيجيات التعاون وآليات المساعدة الرئيسية التي يستخدمها الشركاء الماليون والإثنائيون الرئيسيون لبوروندي ستنتهي في عام ٢٠١٦. وقد تجري المفاوضات حول دورة جديدة في جو من عدم اليقين إذا استمرت الأزمة السياسية الحالية. وبالتالي، فقد تتأثر المساعدات المخصصة لبوروندي أو يتأخر صرف الأموال أكثر. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الجهات المانحة الدولية على أهبة الاستعداد للمشاركة من جديد إذا رأت دلائل واضحة تجاه حل الأزمة الراهنة وأنه يجري تهيئة بيئة أكثر ملاءمة. وعموازة عملية الحوار السياسي، ربما يجدر بحكومة بوروندي والجهات المانحة الدولية تكثيف الحوار بين الجانبين بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأزمة.

وإنني أتفق مع تقييم مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين السابقتين في أن الأزمة السياسية وانعدام الأمن لا يزالان قائمين، في حين يبدو أن أنماط العنف الذي يرتكبه أفراد قوات الأمن والمعارضة المسلحة تتغير. ويبدو أن استخدام القنابل اليدوية في الأماكن العامة قد أصبح اتجاهها جديداً. وأكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومراقبو حقوق الإنسان التابعون للاتحاد الأفريقي، الذي التقيت بهم في بوجومبورا، أن الحوادث الراهنة قد تكون أقل وضوحاً من تلك التي وقعت بعد أحداث ١١ كانون الأول/ديسمبر، ولكنهم أبلغوا عن ادعاءات بشأن حالات اختفاء قسري وأعمال قتل وتعذيب وسوء المعاملة وخطاب كراهية وعنف جنسي.

فرصة بالغة الأهمية لإعادة تحديد رؤية الحكومة وإعادة رسم ملامح التعاون مع الشركاء الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لاوبر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد مانونغوي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة المفتوحة هذه بشأن الحالة في بوروندي.

إن رئيس تنزانيا، فخامة السيد جون بومبي ماغوفولي، يدرك تماماً أن الحالة في بوروندي تشكل شاكلاً كبيراً للمنطقة دون الإقليمية، بل للمجتمع الدولي. وليس هذا فحسب لأن بوروندي هي إحدى الدول الأعضاء في الجماعة، ولكن أيضاً لأننا جميعاً، نحن بلدان المنطقة، سنعاين من العواقب السلبية الناجمة عن انعدام الأمن والاستقرار في بوروندي. ولذلك، نشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التعاون مع بوروندي والمنطقة. ونطلب أيضاً أن تتم موازنة هذه الجهود الطيبة باتخاذ تدابير مماثلة لتعزيز دعم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعب بوروندي، فضلاً عن مساعدة البلد في جهوده من أجل تعزيز مؤسسات الحكم فيه. ومن الواضح أن هناك عدداً من العوامل المحركة للحالة الراهنة والتي يتعين معالجتها وحلها بصورة مفتوحة وشاملة وجامعة. ونشكر الذين يدعمون جهودنا. ومع ذلك، ليس ثمة شك في أن المزيد من الدعم مطلوب للحفاظ على حوار ذي مصداقية وشامل للجميع في بوروندي.

وستواصل جماعة شرق أفريقيا بذل جميع الجهود لدعم السلام والأمن في بوروندي. وتذكر المنطقة أنه إذا تُركت الحالة السياسية هناك دون معالجة، فإنها قد تتدهور أكثر وستترتب عليها آثار إنسانية بعيدة المدى.

بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. ويكتسي تنسيق الجهود أهمية بالغة ليتسنى إجراء حوار سياسي مكثف، يشمل الجميع ويملك مقومات البقاء. ولا يمكن أن تستفيد هذه العملية من الخبرة المتراكمة لهذه المنظمات الثلاث إلا إذا تضافرت في جهودها. وفي هذا الصدد، سيكون التوجيه العام والدعم من قبل مجلس الأمن عنصراً بالغ الأهمية.

ثانياً، يمكن لزيادة الوجود الدولي في بوروندي المساعدة إلى حد كبير على تحسين حالة الأمن وحقوق الإنسان والحد من العنف. ولذلك، لا يزال من المهم للغاية أن يواصل مجلس الأمن مناقشته بالتشاور مع حكومة بوروندي بشأن الخيارات المتاحة لمشاركة الأمم المتحدة. ويسرني أن الاتحاد الأفريقي وحكومة بوروندي اتفقا على زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين. كما أرحب بالزيارة التي قام بها إلى بوروندي مؤخراً ثلاثة خبراء مستقلين بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، وينبغي أن تتبعها زيارات إضافية من الآن وحتى تموز/يوليه. وهذا النوع من الرصد والمشاركة المحايدتين يمكن أيضاً أن يساعد على توضيح الادعاءات وتخفيف حدة التوترات داخل المجتمع البوروندي.

ثالثاً، هناك حاجة إلى توجيه الانتباه إلى الآثار الإقليمية المحتملة للأزمة.

رابعاً، يجب عدم التغاضي عن البعد الاجتماعي والاقتصادي للأزمة الراهنة. وتماشياً مع النهج الكلي المتبع في بناء السلام، بوسع تشكيلة بوروندي أن تظل بمثابة محفل لإدراج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في المناقشة الدولية بشأن بوروندي. وسأواصل، من جانبي، عمل التشكيلة مع شركاء التنمية الرئيسيين لبوروندي. ومن شأن إجراء حوار منهجي بين حكومة بوروندي والجهات المانحة الدولية أن يساعد على توضيح التوقعات المتبادلة. وفي هذا الصدد، تتيح الدورة التالية للورقة الاستراتيجية للحد من الفقر في بوروندي

السيد نيمتوي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي في البداية، تهنتكم سيدي الرئيس، ووفد أنغولا على رئاستكما لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس، وشكركما على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن الحالة في بوروندي. وأنا ممتن للأمين العام على حضوره اليوم، وأود أن أشكره شخصيا وبالنيابة عن الرئيس نكورونزيزا وشعب بوروندي، على زيارته الأخيرة لبلدنا. ولا يفوتني أيضا أن أوجه الشكر لمجلس الأمن على زيارته لبوروندي خلال شهر كانون الثاني/يناير. كما أنني ممتن للمتكلمين الآخرين على جودة إسهاماتهم في جلسة اليوم، حتى وأنا واثق من أنهم سيفهمون سبب عدم اتفاقي التام مع البيان الذي أدلى به السيد الحسين. ويتساءل المرء أحيانا عما إذا كان يفهم الحالة في بلدنا، لأن بيانه يتضمن الكثير من الثغرات، والكثير من الحقائق المثيرة للقلق، وبصراحة، الكثير من التناقضات. وفي بياني، أود أن أؤكد بعض الجوانب الأساسية للحالات السياسية والأمنية وتلك الخاصة بحقوق الإنسان في بوروندي. وفيما يتعلق بالحوار السياسي، فإننا ندرك بأنه لا يمكن حل المشاكل السياسية الراهنة التي تواجه بوروندي إلا من خلال الحوار الشامل والمفتوح والصادق بين البورونديين أنفسهم، سواء داخل البلد أو خارجه، والذي يتم القيام به بشكل صحيح وشامل. لقد التزم رئيس الدولة بالفعل بإجراء الحوار، وعبر بالفعل عن رغبته في هذا الصدد للأمين العام خلال زيارته التي قام بها في ٣ شباط/فبراير، وللوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، برئاسة رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، الذي زار بوجومبورا في أعقاب حالة الطوارئ المؤسفة التي وقعت في ٢٥ شباط/فبراير.

إننا نتفق تماما بأنه من الواضح أفضلية الحل السياسي على الحل العسكري. وصحيح بأنه ما زالت هناك أطراف في بوروندي لا تزال تؤمن بالحل العسكري، ولكننا نعتقد بأنها

إن جماعة شرق أفريقيا مستعدة للقيام بدورها. ونرحب بانخراط الأمم المتحدة، ونتطلع إلى اضطلاعها بدور مكمل وداعم بشكل متبادل. ومما يشجعنا، ونحن ممتنون حقاً، للثقة التي تم التعبير عنها من خلال تعيين السيد بنجامين وليام مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، ميسرا لدعم الوسيط في عملية السلام في بوروندي السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، في جهوده لمساعدة بوروندي وشعبها خلال عملية أروشا للسلام في عام ٢٠٠٠. وقد قال الرئيس مكابا:

”يتعين أن يتمخض الحل الدائم للصراع في بوروندي عن مفاوضات يشارك فيها بحرية، جميع الذين لديهم مصلحة في بوروندي. ويجب أن يكون الحل المستدام ملكا لجميع المشاركين في عملية السلام ويحظى باحترامهم. ولا يمكن للعالم الخارجي فرض حل دائم“.

إننا نعتقد أن هذا التحذير لا يزال ينطبق على الظروف التي نتعامل معها اليوم في بوروندي. لذلك، من المشجع قيام الرئيس مكابا حاليا بزيارة أولية إلى المنطقة من أجل ضمان فهم مشترك لولايته الجديدة. وقد أكد للزملاء المحليين تفانيه في مهمته، وانفتاحه وشموله للجميع. إنه بحاجة للدعم والتعاون الحقيقيين من طرف جميع الأطراف في بوروندي والمنطقة والمجتمع الدولي ويستحقهما. ونحن نتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بالصراحة، وأن تلتزم بتحقيق نتيجة سريعة، وحقيقية وناجحة. ولن تتردد المنطقة دون الإقليمية في الطلب والدعوة لفرض إجراءات صارمة على أي فرد من الأفراد أو الجماعات التي تسعى لإفساد ذلك الالتزام. وفي غضون ذلك، فإننا ندعو إلى وحدة الهدف والعمل، ونحن نعزز عملية مسار الأمل الكبير، والتوقعات والتطلعات المشروعة لشعب بوروندي، وجماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

للجميع. وهي تتولى مهمة إعداد برنامج للعفو والمصالحة ودفع تعويضات، سيقدم إلى الحكومة والبرلمان في بوروندي. ويتعين على بوروندي اغتنام هذه الفرصة للعمل بهدوء لبناء مستقبلها، من أجل ضمان عدم تكرار أحداث الماضي أبدا. إننا نتحدث عن عمل ضخم قيد التنفيذ، كما نص على ذلك اتفاق أروشا، يوليه رئيس بوروندي أهمية كبيرة، وسنكون بالطبع سعداء للغاية، إذا قدم لنا المجتمع الدولي مساعدته.

وتجري مشاورات على الصعيد الإقليمي، من أجل التوصل إلى اتفاق على نقاط هامة لجلسة الحوار المقبلة مع الأعضاء من الشتات الذين يرغبون في تحقيق السلام، مع شمول الجميع، كما نص على ذلك القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، الذي اعتمدته مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ومن بين أمور أخرى، تتعلق تلك النقاط بتحديد هوية المشاركين، وكذلك البنود المدرجة على جدول الأعمال، وفقا للمنهجية المقترحة، التي يتفق بوروندي معها بشكل كامل. ونحن ممتنون للرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد بنجامين مكابا، الميسر الجديد للحوار بين البورونديين، الذي كما قال ممثل تنزانيا للتو، يشارك بشكل كامل في المشاورات الجارية في المنطقة.

استقبله أول أمس موسيفيني رئيس أوغندا، واستقبله أمس كاغامي رئيس رواندا واستقبله اليوم بيير نكورونزيزا رئيس بوروندي. وبينما أتكلم الآن، أعتقد أنه في رحلة العودة.

وفيما يتعلق بالأمن، بوسعي أنؤكد أنه جيد في المجمل. وصحيح أنه لا تزال توجد بعض التحديات هنا وهناك، لكن الوضع جيد عموماً على الصعيد الوطني والمواطنون يرون أنشطة سلمية. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض العناصر من المعارضة يلحقون القنابل اليدوية على المواطنين المسلمين؛ وأعتقد أن الآخرين قد أشاروا إلى ذلك. وخلافاً للمعلومات التي قدمتها المعارضة إلى الصحافة الأجنبية وما يرتبط بها أو يدعمها من

مخطئة. وتمثلت إحدى التوصيات التي صدرت عن اجتماع وزراء الدفاع في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في ١٠ شباط/فبراير في لواندا، في دعوة جميع أصحاب المصلحة للمشاركة في الحوار بين البورونديين، الذي يشكل أفضل وسيلة لبناء السلام والوحدة بين مكونات الشعب البوروندي. نعم، يتعين أن يكون الحوار الذي نريده شاملاً للجميع، ولكن يجب أن نكون قادرين على التعبير عن موقفنا الذي عبرنا عنه بشكل متكرر، والمتعلق بعدم إتاحة فرصة بوضوح لأولئك الذين انضموا إلى محاولة الإطاحة بالمؤسسات المشروعة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ لكي يحققوا من خلال الحوار ما فشلوا في تحقيقه عن طريق الانقلاب العسكري.

ولذلك، من المفهوم أن الحوار لا يمكن أن يستخدم كوسيلة لإخفاء أو تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب في بوروندي، أو لانتهاك مبادئ الديمقراطية المتعارف عليها عالمياً. بل يجب أن يكون الحوار بدلاً من ذلك، وسيلة لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية. وبالتالي، فقد التزمنا بحسن نية بهذا الحوار السياسي، الذي يجري زحمة الداخلي تحت قيادة اللجنة الوطنية المعنية بالحوار بين البورونديين، التي تعمل جاهدة في جميع أنحاء البلد على ضمان عدم تهميش أي طرف. وعلى أي حال، فإن جميع المواطنين البورونديين مدعوون إلى إعادة الإعمار على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أعلن رئيس الجمهورية قبل أسبوع عن البداية الرسمية للمرحلة التشغيلية للجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، في ظل وجود العديد من شركائنا التقنيين والماليين الدوليين. وكما يدرك المجلس، فإن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، التي يرأسها رجل دين، تتكون من ١١ عضواً، ستة منهم من الهوتو، وأربعة من التوتسي وواحد من التوا، مما يتطابق مع الحصص التي اعترف بها اتفاق أروشا، وما أكدته دستور ٢٠٠٥. لذلك، ترمز اللجنة إلى الشمول السياسي والعرقي والإقليمي والجنساني

آناً، هناك حاجة إلى وجود دولي. هذا هو الواقع مع وجود مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، الذين تم الآن زيادة أعدادهم إلى ١٠٠ في كل من الفئتين. وعلى الرغم من أننا قريباً سنوقع مذكرة التفاهم، التي سبق الاتفاق عليها؛ إلا أن علينا بالطبع الآن انتظار تحديد الموظفين وإرسالهم إلى البلد.

ولا يمكن لبليدي بوروندي أن يبقى صامتاً. ولن تتمكن أبداً من الصمت بينما نتعرض للعدوان. ومن الواضح أن هذا يمثل تهديداً وجودياً. وهذا يتعلق بالاعتداءات القادمة من رواندا، وهي بلد مجاور يتشارك مع بوروندي بالكثير من القواسم المشتركة في مجال الثقافة. ولغاتنا لا تختلف كثيراً. وقد أكدت عدة تقارير موثوقة بأن رواندا تيسر تجنيد وتدريب وتسليح اللاجئين البورونديين بهدف زعزعة استقرار بوروندي. ولا يسعني أن أعطي المجلس القائمة الكاملة، ولكن إذا أراد أحد أن يعرف المزيد فيمكنه قراءة تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشأ عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وتقارير الرابطة الدولية للاجئين وهيومن رايتس ووتش. وهناك دليل قاطع متاح لنا يرجع إلى بداية التمرد في عام ٢٠١٥، فضلاً عن شهادات الأطفال الذين جندتهم رواندا ودريجتهم للانضمام إلى الحركة. وهم يشيرون إلى مواقع عسكرية محددة.

وقدمننا أيضاً معلومات مماثلة إلى المؤسسات. وقد انتهر رئيس الدولة في بوروندي الفرصة ليذكر ذلك بوضوح للأمين العام عندما زار بوروندي. وهو شيء نأخذه على محمل الجد. ولا يمكننا أن نظل صامتين في هذا الصدد. ولا ينبغي لأحد أن يقع تحت أي أوهام بشأن ذلك. وما دامت هذه الحالة مستمرة، فيجب أن نتكلم عن ذلك حتى تتوقف هذه الأنشطة. ومن الصعب اليوم معرفة من يقف وراء هذه الأعمال - مع الكثير من المعلومات والإثباتات والتفاصيل المتاحة لبوروندي فضلاً عن المجتمع الدولي. وفي عدة مناسبات، طلبت بوروندي

وسائط الإعلام، ليست بوروندي مذنبه بارتكاب تلك الجرائم. وإذا أتيتم إلى بوروندي فسترون أن الصورة التي تظهرها وسائط الإعلام أمر غير صحيح على الإطلاق. والخبر السار هو أن الحالات القليلة للإجرام والإرهاب المحلي التي تهدف إلى لفت انتباه المجتمع الدولي يجري الآن وضعها تحت السيطرة.

والعديد من الشباب الذين كانوا عرضة للتلاعب والتجنيد في الجماعات الإجرامية سلموا أنفسهم إلى دوائر الأمن بالأسلحة والذخائر وغير ذلك من الأدوات العسكرية، وتستمر هذه الحركة لنبد العنف. وتم تسليم العناصر الإجرامية الذين سلموا أنفسهم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. وهم يتعاونون وقد دلّوا على بعض الأماكن التي قتلت هذه الجماعات المعارضة فيها المواطنين ودفنتهم في مقابر جماعية. وقد عُثر اليوم على مقبرة جماعية أخرى في المنطقة التي كانت تخضع لسيطرة المعارضة لفترة طويلة من الزمن.

وبالنسبة لنا وللمجلس، فمن الواضح أن إلقاء القنابل اليدوية على الحشود هو إرهاب، ويجب أن يعامل ويُدان بهذه الصفة. ولا يمكن لأيديولوجية ولا لصراع سياسي أن يبرر مثل هذه الأعمال الحمقاء التي تؤدي بحياة الأطفال والنساء، الذين لا علاقة لهم بالحالة السياسية في البلد. وإننا نطلب من مجلس الأمن أن يدين عنف المعارضة وإرهابها، وهو ما يخالف أحكام القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥).

ومن أجل استعادة السلام المستدام إلى بلدنا، وضعنا السكان المدنيين في قلب شواغل الحكومة. والعملية جارية حالياً وقد كانت النتائج مرضية. ونظراً للتعاون بين السكان والشرطة وقطاع العدالة والإدارة، تمت مصادرة أسلحة كثيرة من المواطنين.

وبغية مواصلة عملية نزع السلاح في شفافية وتعاون، وكما قال رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

السياسية. ونحن نتعاون بشكل وثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وهو يعلم ذلك جيداً، كما هو حال مكتبه في بوروندي. وقد مناهم وصولاً حراً إلى الخدمات التي نقدمها بشأن المسائل المتعلقة بالشفافية. وينطبق نفس الشيء على مراقبي حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي، الذين ازداد عددهم كما ذكرت توأ.

وبالطبع، تؤسفنا حقيقة أن بعض التقارير لا تعكس بالضرورة الوضع على الأرض. ويمكننا أن نقول أن هذا الأمر متوقع، بصورة أو بأخرى، في حدود معينة.

وقد تعاوننا بذات القدر مع خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين أمضوا لتوهم وقتاً في بلدنا. وقد عقد الخبراء في نهاية مهمتهم، قبل بضعة أيام، مؤتمراً صحفياً أعلنوا فيه:

”لقد لاحظنا هدوءاً نسبياً في بوروندي. وينبغي أن نشير إلى أننا لم نلاحظ أي اضطرابات. وقد لاحظنا بصيصاً من الأمل، إرادة واضحة ومشاركة للمشاركة في المضي قدماً بتحسين السلام والأمن في بوروندي. وفي إطار مهمتنا، لا يمكننا أن نقول إن الحالة في بوروندي متفجرة - فالأمر قطعاً ليس كذلك.“

وفيما يتعلق بحرية التعبير وحرية المجتمع المدني، فلني أعلم جميع الحاضرين بأن بوروندي تتميز بتقليد جيد فيما يتصل بحرية التعبير ومجتمع مدني نشط جداً نرغب في المحافظة عليه. وفي ذلك الصدد، أذنا للتو بإعادة فتح محطتين إذاعيتين خاصيتين كانتا قد دمرتاً في أعقاب محاولة الانقلاب التي جرت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥. وأعني بذلك محطة إذاعة ازانغانيرو ومحطة ربما للتلفزيون والإذاعة التي بدأنا البث فعلاً. وبالإضافة إلى هاتين المحطتين الإذاعيتين اللتين استأنفتا نشاطهما، أذنت مديرية الاتصالات لتوها كذلك بفتح محطة إذاعية خاصة هي إيزير اف ام.

إرسال بعثة تحقق مشتركة موسعة من المؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى بوروندي من أجل توضيح المسائل وتحديد ما إذا كانت تلك الادعاءات لها ما يبررها أم لا. وهو ما لم يحدث حتى الآن؛ ومع ذلك، لم يثبط ذلك من عزيمتنا على الإطلاق.

ومن خلال بعثتنا الدائمة في نيويورك، طلبت بوروندي رسمياً إلى رئيس مجلس الأمن معالجة المسألة على وجه السرعة، إذ إنها تهدد بشكل خطير السلام والأمن الدوليين - ليس فقط في بوروندي ورواندا، ولكن أيضاً في المنطقة بأسرها. والآن وقت العمل، لأن الأوان سيكون قد فات غداً. وتطلق حكومتنا اليوم مرة أخرى نداء إلى مجلس الأمن لتذكير رواندا بأن لديها التزامات دولية في ما يخص اللاجئين وكذلك من حيث حسن الجوار. وهناك قرارات وصكوك تنقيد بها بحرية والتي تدعو إلى احترام التعايش السلمي بين الدول وفقاً للقانون الدولي. ويجب وقف أنشطة التجنيد التي تقوم بها؛ كما يجب أن يتوقف تدريب وتسليح القوات السليبية التي تهاجم بوروندي. ويجدون الأمل في أن يلي المجلس طلبنا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يذكر وفد بلدي بأن بوروندي تعلق أهمية كبيرة على حقوق الإنسان. وقد اعتمدنا سياسة عدم التسامح إطلاقاً في هذا المجال. وأقررنا بأنه ما زالت هناك حالات انتهاكات لحقوق الإنسان، كما توجد في أماكن أخرى. وقد أنشأنا لجنة تحقيق قضائي لتسليط الضوء على بعض الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان منذ بداية التمرد حتى اليوم. ومسار حقوق الإنسان في بوروندي ليس وعراً؛ هنالك تحديات، نعم، ولكننا نثق بأنه يمكننا التغلب عليها. فالرغبة موجودة. والقيام بذلك ممكن. ويلزم دعم الشركاء للمضي قدماً معاً على درب الديمقراطية.

ونشير أيضاً إلى أن حكومتنا وضعت مكافحة الإفلات من العقاب في صميم أولوياتها. ويتم ذلك دون اعتبار للانتماءات

من ٢٠٠٠ سجين وإلغاء أوامر توقيف بحق بعض السياسيين وتحرير عدد ممن احتجزوا لعلاقتهم بالتمرد وإعادة فتح عدد من المحطات الإذاعية الخاصة. وعلى الرغم من هذا القرار المتسرع وغير العادل، ستواصل حكومة بلدي بكل أريحية تصحيح الأوضاع السياسية والأمنية لصالح رفاه الشعب البوروندي، وازعة في اعتبارها سيادتنا وسلامة بلدنا الإقليمية وعلاقاتنا الطيبة مع شركائنا.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، تعرض بوروندي - وأكرر تعرض - تعاونا الكامل مع الفريق القطري، وفريق المستشار الخاص للأمن العام، فضلا عن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وستواصل بوروندي إتاحة نفسها للأمن العام لمناقشة حجم ومهمة فريق المستشار الخاص المنصوص عليه في القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٦) والاتفاق عليهما.

ويشير وفد بلدي إلى أن رؤساء الدول الأفريقية، وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ووفد الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى بقيادة الرئيس الجنوب أفريقي جاكوب زوما والشعب البوروندي عن طريق برلمانه رفضوا خيار الوجود الدولي المسلح في بوروندي، مفضلين خيار الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية وبعثات المراقبة. ونكرر بوضوح موقفنا الرافض الذي لا لبس فيه. وقد أكد رئيس الدولة هذا الموقف للأمن العام خلال محادثتهما في ٢٣ شباط/فبراير في بوجمبورا.

وأختتم ملاحظاتي بعبارتين أو ثلاث. عندما يتلقى المجلس تقارير في نيويورك عن بوروندي، يتكون لديه انطباع بأن البلد على شفا الهاوية، كما كرر السيد زيد في كثير من الأحيان. وأدى هذا التصور عن البلد إلى اتخاذ بعض المؤسسات قرارات مؤسفة، في رأينا - مثل القرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نشر قوة قوامها من ٥٠٠٠ فرد. ولم يكن هذا القرار مستندا إلى حقائق على الأرض.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فقد تكون لدى وفد بلدي انطباع بأن شواغل شركائنا السياسية أدت إلى حجب رؤيتهم عن احتياجات شعبنا الاقتصادية والاجتماعية. ومن الواضح أن إعطاء الجوانب السياسية أولوية على الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية هو عامل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستقرار في بلدنا. ويجب أن يتلقى البعدان اهتماما متساويا من شركائنا، الذين نرجو منهم أن يستأنفوا التعاون مع حكومتنا التي تسعى إلى القيام بما هو صحيح. ونطلب من شركائنا النظر بجدية في النداء الذي وجهه رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، باسم وفد الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى إلى بوروندي، فيما يتعلق بأهمية استئناف التعاون بوصفه عاملا لتعزيز السلام.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تخطط حكومتي علما بإعلانها الصادر مؤخرا بشأن قطع معونة الاتحاد الأوروبي المباشرة إلى بوروندي. وخلافا لما قاله السيد زيد للتو، ليس لدينا انطباع بأن هذا القرار يأتي وفقا للمادة ٩٦ من اتفاق كوتونو. وغني عن القول أن أي اتفاق يتم بين طرفين. ولا يجوز لأي طرف أن يستغل قوته، سواء كانت كمية أو نوعية، ليفرض على الطرف الآخر رؤيته للحالة، ولأكن صريحا، خياراته السياسية. فهذا يمثل في الواقع انتهاكا واضحا لاتفاق كوتونو، الذي يتوجب على بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ استعراضه في مرحلة ما لضمان تحسين النزاهة، حتى ولو لم تكن هناك مساواة حقيقية بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وكما قلت، فإن الاتفاق ليس طريقا ذا اتجاه واحد.

وتأسف الحكومة البوروندية على عدم أخذ الاتحاد الأوروبي في الحسبان التطورات الإيجابية المتمثلة في الحوار الشامل الجاري بين الأطراف البوروندية الذي اعتمد مؤخرا تدابير في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك العفو عن أكثر

الماضي، وبالتأكيد لا يود أن يرى نفسه اليوم أو في السنوات القادمة في نفس الظروف التي وجد فيها نفسه في الأعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٩ و ١٩٧٢ و ١٩٩٣ وما بعدها. ولذلك لا ندعو أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل كذلك جميع بلدان المنطقة إلى العمل من أجل استقرار البلد وحتى تستقر مؤسساتها ولا تتزعزع، وإلى مساعدة الشعب البوروندي على تحقيق تطلعاته بالمشاركة بصورة مشروعة، كسائر شعوب العالم، في كل ما يمكن أن تمنحه العولة اليوم من الناحية المادية، والتخفيف من الصدمات التي يمكن لهذه العولة نفسها أن تسببها لشعوب الجنوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

ونحن لا نشعر على الإطلاق بأننا قد أغلقنا الباب أمام المبادرات التي تأخذ في الحسبان الحقيقة على الأرض. وكلما سعت لجنة بناء السلام إلى زيارة بوروندي والوقوف على الأحوال فيها، استطاعت القيام بذلك من دون مشكلة. لقد ذهب إليها مجلس الأمن ولم يجدها على حافة الإبادة الجماعية. وأحث بكل إخلاص وجدية أولئك الذين يمكنهم فهم الواقع على الأرض على الذهاب بأنفسهم ليروه بدلاً من الاعتماد على التقارير التي لا تعكس بالضرورة الواقع على الأرض في بعض الأحيان وتسعى إلى خدمة مصالح أخرى تتعارض بالتأكيد مع مصالح الشعب البوروندي والمنطقة بشكل عام.

إن بلدي، بوروندي، وشعب بوروندي - التوتسي واليهوتو والتواس معا - يتطلعان إلى تحقيق السلام. وبوروندي قطعاً تطمح إلى السلام. فقد عانى الشعب البوروندي في